

مرکز حمورابي



H a m u r a b i

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ظل
عودة دونالد ترامب

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ظل عودة

دونالد ترامب

بقلم: د. محمد حسن سعد
الولايات المتحدة الأمريكية

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

7 كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا
بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من
الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة
نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

تُعتبر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا نموذجاً للعلاقات الدولية القائمة على التعاون الوثيق والاحترام المتبادل، ويرجع ذلك إلى القرب الجغرافي، وشبه التكامل الإقتصادي، والقيم المشتركة بين البلدين، ومع ذلك فإن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 20 كانون الثاني/يناير عام 2025، والمعروف بخطابه العدائي ونهجه غير التقليدي في السياسة، أثارت مخاوف عميقة في الأوساط السياسية والإقتصادية الكندية. فقد تضمنت تصريحات ترامب تهديدات بفرض رسوم جمركية على الصناعات الكندية، وأشار في تصريحات مثيرة للجدل إلى إمكانية جعل كندا "الولاية رقم 51". هذه التطورات تُلقي بظلالها على مستقبل العلاقات بين البلدين، ما يجعل كندا تواجه تحديات حاسمة بين الحفاظ على علاقاتها الإقتصادية الحيوية مع الولايات المتحدة وبين حماية سيادتها وإستقلالها.

ملامح السياسة المتوقعة لترامب تجاه كندا

تشير تصريحات ترامب وسجله السابق في فترة ولايته الأولى إلى أن سياسته تجاه كندا ستتميز بمزيج من الضغوط الإقتصادية، والتوترات السياسية، ونهج قائم على تحقيق المكاسب الأحادية، ويمكن تلخيص ملامح هذه السياسة في المحاور التالية:

1. تصعيد التوترات التجارية

من المتوقع أن يلجأ ترامب إلى استخدام الأدوات الإقتصادية كوسيلة للضغط على كندا، خاصةً من خلال التهديد بفرض رسوم جمركية، ففي ولايته الأولى، أعاد ترامب التفاوض على إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) لتصبح إتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، ما أثار توترات واسعة النطاق بين الدول الثلاث. ورغم أن الإتفاقية الجديدة تضمنت بعض المكاسب لكندا، إلا أن ترامب واصل تهديده بفرض رسوم على صناعات كندية رئيسية مثل الألومنيوم والصلب، مما أثار قلقاً كبيراً في الأوساط الصناعية.

إن هذا النهج يُبرز رؤية ترامب الإقتصادية التي تعتمد على مبدأ "اللعبة الصفيرية"، حيث يسعى لتحقيق مكاسب أحادية للطرف الأمريكي دون النظر إلى الأضرار التي قد تلحق بشركائه التجاريين. ومن المرجح أن تستمر هذه السياسة، ما سيؤدي إلى حالة من عدم اليقين الإقتصادي في كندا. وستكون الشركات الكندية مضطرة إلى البحث عن أسواق بديلة وتنويع شراكاتها التجارية مع دول أخرى، ما قد يتطلب جهوداً ضخمة واستثمارات طويلة الأمد.

2. تقويض السيادة الكندية

تُعد تصريحات ترامب، مثل اقتراحه الساخر بجعل كندا "الولاية رقم 51"، انعكاساً لنظرة تقلل من أهمية سيادة كندا وإستقلالها، ورغم أن هذه التصريحات قد تبدو ساخرة أو دعائية في ظاهرها، إلا أنها تحمل في طياتها تجاهلاً واضحاً لمبدأ احترام سيادة الدول. مثل هذه التصريحات قد تُثير ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية في كندا، وتضع الحكومة الكندية في موقف دفاعي يُجبرها على اتخاذ مواقف أكثر حزمياً لحماية استقلالها. من ناحية أخرى، فإن هذه التصريحات قد تُعزز المخاوف الشعبية من تأثير الولايات المتحدة المتزايد على السياسة الداخلية الكندية. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الدعم لحركات وطنية تدعو إلى تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وتعزيز السيادة الكندية.

3. زيادة الضغوط الأمنية

من المتوقع أن تعمل إدارة ترامب على تعزيز التعاون الأمني مع كندا، خاصةً في القضايا المتعلقة بمكافحة تهريب المخدرات وأزمة الفينتانيل، التي أصبحت أزمة صحية وأمنية كبرى في أمريكا الشمالية، وربما يدفع ترامب نحو زيادة النفوذ الأمريكي في عمليات إنفاذ القانون داخل كندا، على غرار الدور المتزايد لإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية في المكسيك.

هذا النهج قد يثير مخاوف كبيرة في كندا بشأن التأثير المتزايد للولايات المتحدة على سياساتها الداخلية، كما قد يؤدي إلى جدل داخلي حول مدى ملاءمة التعاون الأمني الوثيق مع الولايات المتحدة، خاصةً إذا جاء هذا التعاون على حساب إستقلالية القرارات الكندية.

4. تجاهل الأعراف الدبلوماسية

تميز أسلوب ترامب في العلاقات الدولية بتجاهله للأعراف الدبلوماسية التقليدية، واعتماده على النهج الأحادي والمكاسب السريعة، وهذا من شأنه أن يُلقي بظلاله على العلاقات الأمريكية - الكندية، التي كانت قائمة تاريخياً على التعاون والتفاهم المشترك. فاستمرار ترامب في اتخاذ قرارات أحادية الجانب، دون مشاورات أو إتفاقيات مسبقة، قد يؤدي إلى إضعاف الروابط التقليدية بين البلدين.

علاوة على ذلك، قد تؤدي هذه السياسات إلى تآكل الثقة بين القيادات السياسية في كلا البلدين، مما يُصعب التوصل إلى حلول مشتركة بشأن القضايا العالقة. وقد يجد المسؤولون الكنديون أنفسهم مضطرين للتعامل مع قرارات مفاجئة وغير متوقعة، مما يزيد من الضغوط على الحكومة الكندية.

• التداخيات المحتملة على كندا: إن السياسة المتوقعة لترامب تجاه كندا قد تؤدي إلى تداعيات عميقة على مختلف المستويات، أبرزها:

1 توتر العلاقات الدبلوماسية

أن تصريحات ترامب العدائية ومواقفه التجارية ستؤدي إلى توتر دبلوماسي طويل الأمد بين البلدين. ورغم استبعاد حدوث قطيعة كاملة بسبب الترابط الإقتصادي والأمني الوثيق، إلا أن العلاقة قد تصبح أكثر بروداً ومحكومة بالمصالح الآنية بدلاً من التعاون طويل الأجل.

هذا التوتر قد يُعقد الجهود الدبلوماسية المشتركة في القضايا الإقليمية والدولية، مثل تغير المناخ والتعاون في مجال الطاقة، كما قد يؤدي إلى تعثر مشاريع بنى تحتية كبرى تعتمد على التعاون بين البلدين، مما يُضعف من فرص النمو الإقتصادي المشترك.

2- تصاعد الجدل الداخلي في كندا حول السيادة

ستنشر سياسات ترامب نقاشات داخلية في كندا حول مدى إستقلالها في مواجهة الضغوط الأمريكية، وقد تُثار دعوات لتعزيز الهوية الوطنية الكندية وتبني سياسات تحمي المصالح الكندية بشكل أكبر، ما قد يؤدي إلى تحول في السياسة الخارجية الكندية نحو مزيد من الإستقلالية.

ومن المحتمل أن تشهد الساحة السياسية الكندية ظهور أحزاب وقوى سياسية تُركّز على تعزيز السيادة الوطنية وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، وهذا قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية في النهج الكندي تجاه العلاقات الدولية.

3 عدم استقرار إقتصادي

إن التهديدات المستمرة بفرض رسوم جمركية على المنتجات الكندية قد تُدخل الإقتصاد الكندي في حالة من عدم الاستقرار، وتشير إستطلاعات حديثة إلى أن معظم الشركات الكندية تعتبر هذه التهديدات "خطيرة للغاية". وقد يدفع ذلك كندا إلى البحث عن شراكات تجارية جديدة مع دول مثل الصين والاتحاد الأوروبي، مما يتطلب إعادة توجيه الاستثمارات وبناء علاقات تجارية طويلة الأمد مع شركاء جدد، ومع ذلك، فإن تحويل التركيز إلى هذه الأسواق قد يكون مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً، إذ يتطلب تطوير البنية التحتية اللازمة وتعزيز الكفاءات المحلية لتلبية معايير الأسواق الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد المفرط على أسواق بديلة قد يجعل الإقتصاد الكندي عرضة لتقلبات اقتصادية عالمية أخرى.

4 تراجع الاستقرار السياسي الداخلي

سياسات ترامب ستضعف القيادة السياسية في كندا، خاصةً إذا واجهت حكومة جاستن ترودو صعوبة في التعامل مع التهديدات الأمريكية. وقد تؤدي الانقسامات الداخلية إلى ظهور قيادات سياسية أكثر ميلاً للتوافق مع سياسات ترامب، مما قد يُعيد تشكيل المشهد السياسي في كندا. إلى جانب ذلك قد تؤدي هذه الضغوط إلى تصاعد الانتقادات الموجهة للحكومة الحالية وتنامي الحركات السياسية التي تدعو إلى تغيير السياسات الحالية. كما قد تساهم التحديات الناتجة عن سياسات ترامب في خلق انقسامات أكبر داخل الأحزاب الكندية الرئيسية، مما قد يُضعف قدرتها على اتخاذ قرارات موحدة لمواجهة الضغوط الخارجية. إضافة إلى ذلك فإن النقاشات الداخلية حول السيادة الوطنية والعلاقة مع الولايات المتحدة قد تزداد حدة، مما يخلق حالة من الاستقطاب السياسي والإجتماعي.

5. تعزيز التعاون مع شركاء آخرين

ستدفع سياسات ترامب كندا إلى تعزيز علاقاتها مع دول أخرى، سواء داخل أمريكا الشمالية مثل المكسيك أو على المستوى العالمي، على سبيل المثال، قد تسعى كندا إلى توسيع شراكاتها مع الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاقية الشراكة الإقتصادية الشاملة (CETA) أو بناء علاقات إقتصادية جديدة مع دول آسيا والمحيط الهادئ مثل

اليابان وكوريا الجنوبية. هذه الجهود قد تُسهم في تقليل الاعتماد الكندي على الولايات المتحدة، لكنها تتطلب استثمارات ضخمة ووقتاً لتحقيق فوائد ملموسة.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز التعاون مع دول أخرى قد يساعد كندا على تنويع أسواقها وتقليل تأثير الصدمات الاقتصادية الناجمة عن السياسات الأمريكية، وقد يُعيد هذا التوجه تشكيل موازين القوى في المنطقة، حيث تصبح كندا لاعباً أكثر إستقلالية في النظام الدولي

6 ضغوط لتشديد سياسات الهجرة

تتسم مواقف ترامب حيال الهجرة بالحدة الكبيرة، حيث ستمارس إدارته ضغوطاً كبيرة على كندا لتشديد سياساتها المتعلقة بالهجرة ومراقبة الحدود، وقد تُطالب الولايات المتحدة كندا باتخاذ تدابير أكثر صرامة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، مما قد يُثير جدلاً داخلياً حول سياسات الهجرة في كندا

بالإضافة إلى ذلك، قد تُمارس ضغوط على كندا لتعديل سياساتها الإنسانية واستقبال اللاجئين، وهو ما يُعتبر من ركائز السياسة الكندية، وقد تُطالب إدارة ترامب بإجراءات مشتركة للسيطرة على الحدود، مثل زيادة التعاون في استخدام التكنولوجيا المتقدمة لمراقبة الحدود أو توسيع اتفاقيات إعادة اللاجئين.

هذه الضغوط قد تؤدي إلى انقسامات داخلية في كندا بين مؤيدي التشدد لضمان الأمن الوطني، ومعارضتي هذه الإجراءات الذين يرون أنها تُقوض القيم الإنسانية التي تفتخر بها كندا، وقد يُسبب هذا الجدل تغييرات في السياسة العامة تؤثر على صورة كندا على الساحة الدولية كدولة منفتحة ومتعددة الثقافات.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تُشكل تحدياً كبيراً للعلاقات الأمريكية - الكندية، فرغم الترابط الوثيق بين البلدين، إلا أن سياسات ترامب العدائية قد تُلقي بظلالها على مستقبل هذه العلاقة. وفي مواجهة هذه التحديات، ستحتاج كندا إلى تبني إستراتيجيات متوازنة تحمي مصالحها الوطنية دون التضحية بالعلاقة مع شريكها الأكبر، ومع ذلك يبدو أن الطريق نحو تحقيق هذا التوازن قد يكون مليئاً بالعقبات، خاصةً في ظل استمرار ترامب في نهجه الأحادي والمثير للجدل، وستحتاج كندا إلى توخي الحذر في تعاملها مع هذه الإدارة الأمريكية الجديدة، وتطوير إستراتيجيات متعددة الأبعاد لتعزيز سيادتها واستقرارها الإقتصادي والسياسي.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتلمة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



[hcrsiraq](https://www.hcrsiraq.net)



العراق - بغداد - الكرادة

